



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

التقدير اللبناني للنصف الثاني من أيار ٢٠١٨

مثل فرض وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على أعضاء من القيادة العليا في حزب الله، من بينهم أمينه العام السيد حسن نصر الله ونائبه الشيخ نعيم قاسم، حدثاً بارزاً أواسط الشهر الحالي، خاصة وأن العقوبات قد فُرضت بالاشتراك مع جميع الدول الأعضاء في "مركز استهداف تمويل الإرهاب"، وهي الدول العربية التالية: السعودية والبحرين والكويت وعمان وقطر والإمارات. وهو الأمر الذي يحدث للمرة الأولى. وقد أسست الإدارة الأميركية قبل عام هذا المركز مع دول مجلس التعاون الخليجي، والهدف مواجهة النفوذ الإيراني ومن مع طهران تحت عنوان حماية استقرار المنطقة مع اتهام واشنطن المستمر إيران بأنها تريد زعزعة استقرار الخليج والعالم.

ليست أهمية الحدث بتأثيره على حزب الله بقدر ما يتمثل في التوقيت الذي جاء به وعدم تمييزه بين الجناحين السياسي والعسكري، وهو الأمر الذي شكّل مخرجاً في السابق لكثير من الدول عبر تحييد الجناح السياسي للحزب عن تهمة الإرهاب، ما مكّن كثير من الأوروبيين من مسك العصا من النصف بين سطوة الإدارة الأميركية وعدم القطع مع الحزب. هذا مع العلم أن الولايات المتحدة أرادت ربما من رسالة العقوبات، في هذا التوقيت بالذات، تنبيه أي من الحلفاء الأوروبيين من مغبة حذف الحزب عن لائحة الإرهاب، خاصة مع التمايز الأوروبي الأميركي في موضوع الاتفاق النووي، لا بل جنوح بعض الدول الأوروبية المؤثرة إلى اتباع سياسة مهادنة لإيران حفاظاً على الاتفاق النووي، وهو أمر يمثل فعلياً رفضاً للقرار الأميركي، لا بل مواجهة له، كما أن هذا المسعى الأوروبي يُسقط نفسه على العلاقة مع حزب الله التي يقول متابعون لها أنها قد تدخل مرحلة التقدم عن الماضي لعوامل عدة، أهمها أن الأوروبيين يخشون على الاستقرار اللبناني، وخاصة نتيجة تواجد قواتهم الدولية في الجنوب وخوفهم من اهتزاز التواجد الكثيف للأجبيين على أراضيه، بما يؤدي إلى اجتياح أعداد كبيرة منهم للأراضي الأوروبية، ما يعتبرونه تهديداً لاستقرار مجتمعاتهم.

وتأتي الخطوة بعد تتصل الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاق النووي مع إيران وإعادة فرض العقوبات على طهران. كما أنها أتت بعد تنفيذ ترامب لتهديده عبر نقل السفارة الأميركية إلى القدس. وهنا بالذات تكمن دقة المرحلة التي جاء فيها هذا القرار، خاصة مع المواجهة المستمرة القائمة على الأرض السورية.

وإذا كان القرار أميركي الصنع، يبدو أنه جاء بمشاركة سعودية أساسية، وهو ما تمت ترجمته في أكثر من مكان على صعيد سياسة سعودية لا تزال متشددة في الداخل اللبناني في وجه حزب الله، تدلّ مؤشرات عديدة عليها.

ويجب التوقف عند مسألة أن هذه الإجراءات الأميركية غير الجديدة، تأتي في إطارين اثنين: الأول الضغط المعنوي والسياسي على حزب الله، وبالطبع إيران، لأسباب لبنانية داخلية تتعلق بفوز الحزب وحلفائه في الانتخابات النيابية والقلق من ترجمة هذه الأكتية في الحكومة الجديدة، وهو أمر مقلق بالنسبة إلى الإدارة الأميركية التي لم تتوقع اكتساحاً كهذا من قبل الحزب والحلفاء ما ترجم شرعية شعبية غير مسبقة لهذا الخط.

والإطار الثاني خارجي يتعلق بموقف حزب الله ودوره في المنطقة، لا سيما في سوريا، كما في اليمن والعراق وبالطبع فلسطين، إلى جانب الضغط على إيران.

لكن الإطار الأول هو الأكثر أهمية، إذ يرى كثيرون أن الهدف خلف هذا الضغط الأميركي الخليجي يتمثل في تغيير المعادلة الداخلية التي أفرزتها الانتخابات من خلال وضع عقبات وشروط سياسية أمام الرئيس سعد الحريري تتعلق برفض إشراك حزب الله في الحكومة، وهي محاولة أولى تعرف الإدارة الأميركية وغيرها أنه من غير الممكن تطبيقها، لكن يبدو حسناً بالنسبة إلى أصحاب العقوبات رفع سقف الشروط، في مرحلة أولى، لا بل التلويح بهزّ استقرار البلاد من باب التهديد الاقتصادي الذي يعلم الجميع مدى خطورته على الاستقرار اللبناني العام.

أما المرحلة الثانية المأمولة من العقوبات فهي عرقلة توفير الشرعية الشعبية لحزب الله في البيان الوزاري، الأمر غير المتوقع إذ بات من المستحيل القبول ببيان وزاري غير متضمّن لتأييد لا لبس فيه للمقاومة.

ومن المنتظر أن يدور نقاش حول الاستراتيجية الدفاعية ما يشكّل حفضاً لماء وجه رئيس الجمهورية ميشال عون، الذي أعلن أنه سيتم بحثها في المستقبل، لكن من المنتظر أن تدور نقاشات كبيرة كما سيُعلن كلام كثير، من دون نتيجة. ويجب القول هنا أنه، حتى ألدّ الخصام، إن لم نقل أعداء المقاومة، قد سلّموا بوجود السلاح. لا بل أكثر من ذلك، يبدو أن خصماً كبيراً كالقوات اللبنانية، وهو خصم خرج من الانتخابات أقوى من ذي قبل محتلاً حيزاً كبيراً على الساحة المسيحية، بات همّه الأكبر اليوم الحصول على حصّته في المعادلة السياسية الداخلية، أي بمعنى آخر، فإن هذا الكيان السياسي لن يقف في وجه توفير الشرعية للمقاومة، مهما صعّد من كلامه في وجه سلاح حزب الله، إذ إن اهتمام القوات بات في مكانٍ آخر، ناهيك عن تفاهم الجديد للقوات وعلاقته المعرّزة مع الرئيس نبيه بري (لا يجب التعويل كثيراً على تصويت الغالبية الساحقة من كتلة القوات بورقة بيضاء في انتخابات رئاسة المجلس النيابي، للاستخلاص أن العلاقة يشوبها التوتر بين الجانبين)، وهو أمر يشير إلى أن القوات قد جدّد من مفهومه للشراكة الوطنية، مع الشريك المسلم، ومن الممكن القول أنه سلّم بهذا الأمر الذي لم يأتِ عن قناعة بالضرورة، بل إن همّ الأساس للتنظيم ولزعيمه سمير جعجع بات في تناقض حصة من حصص المسيحيين مع التيار الوطني الحر في الكعكة اللبنانية، بعد أن بات القوات القطب الثاني لدى المسيحيين بعد التيار الوطني، مبتعداً بفجوة كبيرة عن أخصامه المسيحيين الآخرين كالكتائب والمردة.

ومن المنتظر أن تُبذل الجهود لمحاولة عرقلة أي تفاهم مع الحكومة السورية انطلاقاً من مسألة النأي بالنفس، وقد يتمّ التوصل إلى تفاهم بين الأفرقاء شبيه بالسابق الذي توصلوا إليه، إذ

إن الحزب أعلن بوضوح في البيان السابق الأخير بأنّ لا علاقة له بالحرب في اليمن، كما أن موضوع تدخّل الحزب في العراق، سيضمّله الحلّ ذاته.

في الموضوع السوري، من الممكن التمترس خلف موقف رئيس الجمهورية ميشال عون حول أن مشاركة حزب الله في سوريا وعودته منها مرتبطان بالحلّ الدولي والإقليمي للأزمة فيها، وبالتالي لا يشملها النأي بالنفس، وسيبقى حزب الله متابعاً لقضيّته هناك بموافقة الرأس الأكبر للدولة اللبنانية.

في هذه الأثناء، يجب التسجيل أنه منذ ظهور نتائج الإنتخابات النيابية، بدأت السعودية حركة حيثيّة في محاولة للحدّ من الخسائر التي مُني بها حليفها الأهم على الساحة المحلية، أي تيار المستقبل بزعامة الرئيس سعد الحريري.

ويمكن القول أن الرياض تحاول إعادة التموضع في لبنان، ولا مؤشرات إلى كونها ستستكين أمام تراجعها المستمر في لبنان، وهو ما يبدو أيضاً من خلال خطابها الرسمي والإعلامي وخاصة الكتابات التي تبرز في صحفها والتي تشير إلى ماهيّة نظرة المسؤولين السعوديين إلى الواقع اللبناني.

داخليا، بدأت مؤشرات الهجوم السعودي المضاد عبر لملمة شتات حلفاء الرياض ومن ثم قيادتها معركة نيابة رئاسة المجلس النيابي، التي أدت إلى نتيجة عكسية مشيرةً إلى تخبط المشروع السعودي في لبنان. لكن من الواضح أن الرياض تريد وضع العراقيل أمام إنطلاق عجلة الحياة السياسية من جديد. ولعلّه قرار أميركي سعودي مشترك منذ الهدنة التي استمرت مع عودة الحريري من معتقله السعودي، وإذا كان أمهل الحريري بعض الوقت لترتيب أوراقه بعد عودته، فإنّه أشار إلى استئناف الهجوم المضاد مع التحضير للانتخابات، ولم يستكن مع التراجع الكبير الذي خلصت إليه الانتخابات.

وتشير قراءة متابعة لما حدث أن العقوبات المفروضة على حزب الله، وخاصة لكونها جاءت بمشاركة سعودية، تمثل رسالة أميركية سعودية إلى حلفائه في الداخل مثل التيار الوطني

الحر، أي رئيس الجمهورية ميشال عون والعهد، وحركة أمل بزعامة رئيس مجلس النواب نبيه بري، ولبنان في شكل عام، بأن استقراره بات مهدداً من الباب الاقتصادي. ويقول هؤلاء أن الهدف تحميل الدولة اللبنانية تبعات دخول حزب الله لاعباً كبيراً على الصعيد الحكومي بعد النتائج التي حققتها في الانتخابات النيابية، وما دام الحزب مصنفًا تنظيمًا إرهابيًا فإن السلطات تتحمل تبعات هذا التصنيف في حال القبول به شريكاً كبيراً في الحكومة المقبلة، أي حاصلاً على وزارات ذات قيمة على غير عادة السنوات الماضية. فعلى سبيل المثال، يقول متابعون للشأن السعودي أن تمسك حزب الله وحركة أمل بحقيبة وزارة المالية أو تولي الوزارات السيادية، سيؤزم عملية تشكيل الحكومة، في الوقت الذي تمر فيه المنطقة في فترة دقيقة، ويبدو الحزب فيها في حاجة إلى تأمين استقرار سياسي واقتصادي داخلي للتفرغ لأية مواجهة إقليمية.

على أن وجهة النظر هذه تشير إلى أن فرض العقوبات على الحزب يمثل تطوراً نوعياً ويؤسس إلى مرحلة تقترب أكثر من المواجهة داخلياً حتى لو أدى الأمر إلى تشكيل للحكومة. أي، بمعنى آخر، سيدخل لبنان في مرحلة مواجهة، تختلف طبيعتها بين فترة وأخرى، لحصار حزب الله ولاستكمال تطويقه، في الوقت الذي يمضي فيه مخطط حصار إيران في المنطقة، من دون الرغبة في مواجهة كبرى ليست إسرائيل في واردها كونها تعلم ارتداداتها عليها، ناهيك عن أن أية ضربة أميركية عسكرية لإيران، مستبعدة في الوقت الحالي.

لكن، في المقابل، يجب الإشارة إلى أمورٍ عديدة على صعيد العقوبات المفروضة، أولها أن هذه العقوبات لم تحمل جديداً على اعتبار أن عقوبات سابقة قد فرضت على أشخاص من الحزب، وتريد واشنطن ومعها الحلفاء في المنطقة أن تؤكد أن مواجهتها مع الحزب لن تتخذ أية ليونة. لذا، فإن فرض عقوبات على "سياسيين" في الحزب، وإن كان جديداً ويعد مؤشراً ذا دلالة، إلا أنه لا يمثل مدعى للقلق، ذلك أن هذه العقوبات لن تقدم ولن تؤخر في وضعيّة الحزب المحصّن مالياً على هذا الصعيد، على اعتبار أن هؤلاء الأشخاص المستهدفين ليس لهم

حسابات في الخارج، وستكون مهمّة هذه العقوبات الدلالة على أن تراجع المحور المعادي لإيران في المنطقة، ولبنان من ضمنها، لا يعني أن الإدارة الأميركية ستكون في وارد التراجع عن عدائها للحزب.

وثمة وجهة نظر تفاؤلية في إمكان عدم تأثير هذه العقوبات على الوضع السياسي الداخلي من حيث تشكيل الحكومة ومشاركة الحزب فيها، على اعتبار أنه حقّق إنجازاً كبيراً، لا بل نوعياً، مع حلفائه من حيث النتائج التي أحرزها بعد الانتخابات النيابية، وهو إنجاز لا يمكن تجاوزه. ويجب على المبالغين في تأثير هذه العقوبات على الحزب، أن يتبهبأوا، بحسب الخبراء الاقتصاديين، إلى التعقيدات، التقنية بالدرجة الأولى، التي ستطال تطبيق العقوبات، وخاصة في حال توسيعها. فهذه اللائحة تتضمن أسماء رمزية لها وقع نفسي في الأسواق، وإحتمال إدراج أسماء أخرى لها أوزان إقتصادية مثل رجال الأعمال، والشركات، قد يؤدي إلى تداعيات حقيقية على الأرض. وهو ما يعني أن النتائج لن تشمل حزب الله بالضرورة، بل ستؤثر سلباً على الواقع الاقتصادي العام برمته في البلاد.

وفي موضوع التعامل اللبناني الرسمي، فلا قلق، إذ هذا القرار الأميركي والخليجي صدر عن دول تلتزم التصنيف الذي أطلقته، وهو ليس قرار دولي، والقرار يعني أشخاصاً محدّدين ومعه ينتفي وجود أي مشكلة في التنسيق مع حكومة لبنان، إن لم تضم أحداً من تلك الشخصيات العشر. ويمثل هذا الأمر مخرجاً، ليس فقط للبنان، بل للدول التي تريد التعامل وعدم القطع معه كون استقراره السياسي والأمني والاقتصادي يهم العالم، وهي عوامل مرتبطة ببعضها البعض، وهو ما يشكّل باباً لدول أوروبية كبيرة للاستمرار في سياستها المعتدلة تجاه لبنان وحوارها معه.

من هنا، لن يتأثر وجود الحزب في السلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث يستمد شرعيته الرسمية (شرعيته الأهم يستمدّها من مقاومته واحتضان بيئته الشعبية له)، لا بل إنه سيتمكّن من تعزيز حضوره، كما أن الاعتراف بمقاومته سيسجّل، نكرّر، في البيان الوزاري المقبل، علماً أن دور المقاومة غير مرتبط بهذا البيان، ولكن الأمر له دلالات في وجه العالم الخارجي.

وانطلاقاً من هذا التحليل، فإنه قرار من دون مفاعيل قانونية جدّية على أرض الواقع، خاصة وأن حزب الله اعتاد على صدور قرارات من هذا النوع، وتنبّهه إلى هذا الأمر دفعه في الماضي إلى التأكيد أكثر من مرّة بأنه لا يرغب بالسيطرة على الغالبية النيابية، والتشديد خلال حملته الانتخابية الأخيرة على أن لبنان لا يحكم إلا بالصيغة التوافقية، بعيداً عن التصعيد الذي رافق الحملات الانتخابية، وإن كان من غير الممكن تجاهل الواقع الذي أسفرت عنه الانتخابات، وهو واقع يشمل أيضاً خصماً كبيراً للحزب كالقوات اللبنانية. ومن المنتظر أن يضع الحزب الإستقرار المحلي على رأس قائمة أولوياته، وسيتعامل مع التطورات في شكل هادئ، ربطاً بما يحضر للمنطقة وما ينتظره في المرحلة المقبلة من استهداف جديد، قد يتخذ أوجهاً مختلفة، سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، لا بل إن الاستهداف قد يمزج بين هذه العوامل مجتمعة، مع استبعاد أن يتم الأمر على شاكلة حرب شاملة، وخاصة أن يكون لبنان مسرحاً لها.

في المقابل، تبرز وجهة نظر متشائمة حول ما إذا كانت لهذه العقوبات تداعيات إقتصادية ومالية عميقة على لبنان، علماً أن هذا الأمر منوط بنسبة التشدد في آلية تطبيق تلك العقوبات، إضافةً إلى مدى مقاومة لبنان المصرفي لها وآلية تلك المقاومة. وعلى هذا الصعيد، يشير بعض المتخوّفين، وهم أصحاب وجهة نظر إقتصادية تقترب من تلك التي يحتفظ الرئيس سعد الحريري بها، من نتائج تلك العقوبات على لبنان، ومن انعكاس تلك العقوبات على نتائج مؤتمر سيدر الأخير والتزام الدول المشاركة في هذا المؤتمر تطبيق العقوبات، لذا، ستكون مشاريع سيدر تحت

المجهر العالمي والأميركي بهدف منع استفادة أشخاص أو شركات مصنّفين مناصرين لحزب الله من هذه المشاريع. وهذا الأمر قد يكون عامل تأخير في تطبيق هذه المشاريع.

كما يُطرح سؤال حول مدى تأثير لبنانيي الخليج بهذا الأمر، ومدى انعكاسه على الاقتصاد اللبناني، وخاصة على صعيد التحويلات المالية، مع العلم بأن تحويلات اللبنانيين من دول الخليج إلى لبنان تبلغ حوالى ثلاثة مليارات دولار أميركي سنوياً. لكن من المُستبعد أن تعتمد دول التعاون الخليجي إلى التضييق بشكلٍ مباشرٍ على المصارف اللبنانية، نظراً لقلّة عددها، إذ ينحصر عدد المصارف اللبنانية الموجودة في بعض تلك الدول بأربعة، هي بنك بيبيلوس وبنك البحر المتوسط وبنك بيروت وبنك لبنان والمهجر.

في الخلاصة، يرجّح البعض أن تذهب الإدارة الأميركية إلى فرض سلّة عقوبات جديدة في مرحلة مقبلة تطال البيئة المقاومة للضغط على حزب الله، من دون أن يشكّل هذا الأمر من جديد تهديداً مباشراً للحزب، على أن الأمر برمته سيبقى مرتبطاً بماهية نتيجة الكباش الدائر في المنطقة بين محور المقاومة، وحزب الله في صلبه، من ناحية، والمحور الآخر الذي يضم خليطاً غير متجانس من اللاعبين، الذين تجمعهم الخشية من "الخطر" الإيراني.

إعادة تموضع للحريري.. والتقارب مع ججع

في هذه الأثناء، كان لافتاً ما قام به رئيس الحكومة سعد الحريري من عملية "تطهير" جزئية في تيار المستقبل، وكان أبرزها إبعاده لمدير مكتبه والمؤتمن على أسراره نادر الحريري.

لم يكن نادر الحريري مجرد موظف يدير شؤون الحريري ويرتّب مواعيدته، هو أولاً نجل عمّة الحريري، بهية، ثم إنه القائم على تنفيذ سياسات الحريري وأحياناً صياغتها، وكان مسؤولاً

عن ملفات تبدأ ولا تنتهي. ويبدو أن نادر الحريري قد ذهب ضحية أمور عديدة، من بينها الفشل في الانتخابات النيابية والذي ذهب إليه البعض كونه جاء نتيجة التوقيت الذي حدثت فيه عملية الإبعاد، لكن الأمر لا يمكن اختزاله بنتيجة الانتخابات التي شهدت فساداً وتقصيراً وسوء إدارة.

والواقع أنه منذ أن خرج الحريري من احتجازه في الرياض، فإنه كان متيقناً أن ثمة فاتورة قريبة يتوجب عليه دفعها، بموافقة غربية وضغط سعودي بعد أن يُنجز الانتخابات النيابية، في مقابل الوقف الموقت للدعم المالي عن بعض المتمردين على الحريري في معسكره، فكان أن دفع هؤلاء الثمن في الانتخابات وفي طليعتهم اللواء أشرف ريفي.

وإذا لم يكن في الإمكان تدفيع الحريري نفسه الثمن، فكان من الضروري بالنسبة إلى الرياض أن تنتقم من مقربين منه، وعلى رأسهم نادر الحريري، اتهمتهم بمجموعة خيارات ذهب إليها الحريري. وقد اتهم نادر الحريري بأنه كان مهندس الصفقة الرئاسية التي أتت بالعماد ميشال عون رئيساً للجمهورية، والتقارب مع الرجل القوي بعد عون في التيار الوطني الحر أي الوزير جبران باسيل، مروراً بمسائل حصلت لم تكن الرياض راضية عنها كسير الحكومة وقانون الانتخاب والصياغات السياسية التي قربت تيار المستقبل من التيار الوطني الحر وأبعدته عن القوات اللبنانية.

وأضيفت كل تلك العوامل إلى دور ما أداه نادر الحريري خلال فترة احتجاز الحريري في السعودية، ما أدى إلى إخراج الأخير بمعيرة غربية، فرنسية على وجه التحديد، ما اعتبر كسراً لكلمة الحكم السعودي، وخاصة الرجل القوي فيه محمد بن سلمان.

وقد تكون هذه الإجراءات مرحلية، بإبعاد بعض النافذين في التيار عن الصورة، لإظهار موقف ومنحى جديدين، ولكن، إذا ما تكلمنا في السياسة، لا يمكن الحديث عن انتهاء دور نادر الحريري، ربما هي مرحلة تقتضي إبعاده عن المشهد، فيما الموقع الذي كان يحتله نادر إلى جانب سعد، كان يشكل ما يشبه توأمة لا يمكن أن تنتهي، والمرحلة الآن تقتضي ابتعاد الرجل عن المشهد. وقد أراد الحريري تعزيز وضعه الإقليمي مع السعودية من خلال هذه الإجراءات،

في مقابل حفاظه على التسوية الرياض، علما ان ابعاد نادر الحريري يمثل رسالة الى التيار الوطني الحر، وخاصة الوزير جبران باسيل الذي أعرب امام البعض عن انزعاجه من هذا الابعاد، كما أن الأمر مثل رسالة الى حزب الله، من غير المرجح أن تمثل تصدعاً في العلاقة مع الرئيس الحريري.

وعُلم على هذا الصعيد أن الحريري في صدد إكمال عملية "التطهير" تلك، على أن لا تحدث بتعجّل، بل بخطوات متأنية ومدروسة، وتحت عناوين تحصل على استحسان قاعدته الشعبية.

والواقع أن حزب الله، كما الحريري، متمسكان بالتسوية وعودة الحريري لتولي رئاسة الحكومة. وإذا كان الحزب يهتم جداً بالاستقرار، فإن الحريري ليس مستعداً للتخلي عن التسوية، لأنه سيخسر كل ما كسبه منذ إبرامها، لا بل انه سيتراجع عما قبلها.

ويقول مقرّبون من زعيم تيار المستقبل أن الأخير حريص على الحفاظ على الاستقرار، وغير مستعد للتفريط به ولا بالإنجازات التي تحققت، لا سيما على صعيد المؤتمرات الدولية. لكن تمسكه بالتسوية لا يعني قبوله بأية شروط ستفرض عليه، سواء في طريقة تسميته للرئاسة، وهو أمر عاد وحصل ونال رضی زعيم المستقبل عبر الغالبية الرمزية المريحة التي حصل عليها، أو على صعيد تشكيل الحكومة، وقد لا يرضى منح ثلث المقاعد الوزارية التابعة الى الطائفة السنية، إلى أخصامه في السياسة، وخاصة أولئك المقربين من حزب الله. ولا يستبعد أصحاب وجهة النظر هذه أن يلجأ الحريري إلى الاعتذار عن التكليف في حال شعر بأنه يعامل كخاسر في الانتخابات.

ويشير هذا الأمر إلى أن الحريري لا يزال يعتبر أنه يشكّل معادلة أساسية على صعيد اللعبة الداخلية، وهو يقوم بهجمة مضادة، بدفع سعودي، بما يوحي بإعادة تموضع على أساس

تصعيد سياسي مع حزب الله، ولن يتخذ هذا التصعيد طابعاً حاداً وستبقى التفاهات السياسية القائمة مع الحزب بما يضمن حفظ السلم الأهلي اللبناني.

وثمة مؤشر إلى هذا الأمر عبر التقارب الأخير الذي حصل بين الحريري وزعيم القوات سمير جعجع، أو لنقل كسر الجفاء الذي حدث، والذي ترجم باللقاء بين الجانبين، والذي اتخذ رمزية معيّنة عبر لجوء جعجع إلى زيارة الحريري.

ويأتي هذا الأمر علماً أن زعيم القوات اللبنانية يكاد ينافس الحريري في موقع المعتمد الأول سعودي في لبنان، علماً أن أسهم جعجع ارتفعت لدى الرياض في الفترة الاخيرة وبات حليفاً هاماً لها.

ويقول متابعون للقاء الأخير بين الحريري وجعجع أن ما أنجز في لقاء بيت الوسط لم يبلغ حدود التفاهم الكامل، وإن كانت أولى نتائجه الحلف في المعركة (الخاسرة) لنيابية رئاسة المجلس النيابي، في انتظار أجوبة متبادلة من الجانبين، ستكون رهن لقاءات لاحقة بينهما من جهة، وبين من سيؤمن التواصل الثنائي، وهو أمر من المرجح أن يقوده الثنائي غطاس خوري عن الحريري وملحم رياشي عن جعجع.

وتشير قراءة مقربة من القوات أن جعجع هو بالفعل اللاعب رقم واحد لدى السعودية في لبنان وهي تراهن عليه في تنفيذ أجندة معارضة ومحاصرة العهد باعتباره يوفر شرعية لحزب الله في الشارع المسيحي، في حين ترى السعودية في الحريري شخصية ضعيفة في وجه الحزب تنحو نحو التسويات ومهادنة الحزب.

ويقول البعض أن كباشاً كبيراً سيدور خلال تشكيل الحكومة مع رفع القوات لسقف التوقعات لكي يصبح هذا الحزب ندا للتيار الوطني الحر، علماً أن هذا الأمر غير واقعي كون التيار يتفوق على القوات بكتلته التي تبلغ نحو ضعف كتلة القوات، لا بل إنه يتفوق على القوات بنوابه الحزبيين ايضاً، وهو ما سيفسر تشدد التيار في منح القوات الحصاة التي يريد، وأولى المؤشرات

على ذلك ستكون في معركة نيابة رئاسة الحكومة التي يريدها القوات، إضافة إلى الحقيقية الأساسية التي يطالب بها.

هنا، يجدر التوقف عند أزمة مستجدة بين التيار الوطني الحر والقوات. ويجب القول أن العلاقة بين الجانبين، التي تميّزت بالتوتر خلال سنوات طويلة، لم يكن للتفاهم الموضوعي الذي أقامه الطرفان، وسُمّي بتفاهم معراب، ليشكّل علاجاً لحربٍ صامتة على زعامة المسيحيين، خفتت مرحلياً منذ هذا التفاهم.

وسرعان ما بدأ التنافس بين الجانبين على الحصة المسيحية وهو أمر يفسّره جوع الجانبين على مراكز المسيحيين في الدولة اللبنانية بعد ما اعتبروه حرماناً لهما خلال حقبة طويلة.

ويتحدث البعض في التيار عن أزمة حقيقية مع القوات الى درجة القول أن تفاهم معراب أصبح وراء ظهر القوات الذي يريد أن يأخذ حصة مسيحية مناصفة مع التيار رغم أن حجمه حزب القوات لا يسمح له بذلك. ويشدّد هؤلاء على أن حصة القوات كانت "منتقخة" في الحكومة الماضية قياساً للتمثيل السابق لكتلة القوات في المجلس النيابي، ويذهب هؤلاء إلى اعتبار أن التيار، بمعنى آخر رئيس الجمهورية ميشال عون، كان له الفضل في توسيع حجم حضور القوات في الحكومة، وذلك للمرة الاولى.

ويتوقّع هؤلاء أن يكبر الخلاف بين الجانبين في المرحلة المقبلة، سواء لدى تشكيل الحكومة أو بعدها، وهو ما قد ينقل العلاقة المتذبذبة بين الجانبين إلى مرحلة حرجة، لكن يبدو من المبكر الحديث عن سقوط قريب لتفاهم معراب.

وبالعودة إلى موضوع العلاقة المستجدة بين الحريري وجعجع، فإنها تأتي رغماً عن الحريري الذي يشعر بطعن جعجع له في الظهر خلال فترة احتجازه في السعودية، لكنه التقاه مرغماً، مع الضغط السعودي المتزايد على زعيم المستقبل، خاصة وأنه خرج بتراجع كبير في كتلته النيابية بينما تقدم حجم القوات عن السابق، ما جعل جعجع في موقع قوة.

ويبدو أن الحريري بات يعترف بدور وازن لجمع الذي يخطط لمرحلة طويلة الأمد تشمل ما بعد عهد الرئيس ميشال عون.

ويقول البعض أن على الحريري أن لا يخرج ممتعضاً من هذه العلاقة المستجدة، إذ قد لا يكون هناك خسارة في إقامة حدّ أدنى من التوازن بين القوى المسيحية، وعدم الاعتماد الكامل على التيار الوطني الحر.

من جهته، سيكون على جمع، العطش للسلطة والتمسك بدوره في الحكومة، الاستفادة من هذا الظرف ليقنع الحريري بتشكيل توازن سياسي يحد من جموح التيار الوطني الحر والنفوذ المتزايد لحزب الله في الحكومة المقبلة.

وفي خلاصة ما أنتجته الايام الماضية، يبدو أن الأفرقاء الكبار على تفاهم لتشكيل الحكومة سريعاً، لكن من غير المرجح أن يتم هذا التشكيل بالسرعة التي تتطلبها دقة المرحلة الحالية التي يمرّ فيها لبنان كما المنطقة، وسيكون على هؤلاء الدخول في مفاوضات لن تكون سهلة على صعيد التأليف، حتى لو صفت النيات الداخلية وانتفى العامل الخارجي الضاغط، وخاصة الأميركي والخليجي، لعرقلة تشكيل حكومة تعكس واقع ما أفرزته الانتخابات النيابية الأخيرة.